

المحاضرة رقم (03):

مكونات وأنواع الميزانية

أولاً: مكونات الميزانية العمومية: تتكون الميزانية العامة من جانبين أساسيين وهما:

1. الإيرادات

1.1 مفهوم الإيرادات العامة: هي مجموع المداخل التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعية.

2.1 تقسيمات الإيرادات العامة

- ✓ الضرائب: تعرف الضرائب بأنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروات الآخرين ودون تطبيق مقابل خاص بدفعها. وذلك بغرض تحقيق النفع العام. ويمكن تلخيصها في الخصائص التالية: (مبلغ نقدي، تفرض جبراً، تدفع بصفة نهائية، دون مقابل معين، بهدف تحقيق النفع العام). كما تنقسم لضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.
- ✓ الرسوم: المقابل الذي يدفعه الفرد لهيئة عامة لقاء خدمة معينة تؤديها بناء على طلبه منه.
- ✓ الدومين: كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، أمولا عقارية أو أمولا منقولة. والتي تدر عليها أموالاً لقاء استغلالها إذا كانت دومين خاص أما المرافق العمومية كالطرق والحدائق لا تتقاضى الدولة مقابل لها.
- ✓ القروض العامة: هو عقد تعقده الدولة أو ما ينوب عنها مع الأفراد أو الهيئات أو الدول الأخرى، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائد في تاريخ معين ينص عليه العقد.

2. النفقات العامة

1.2 مفهومها: يقصد بها تلك الأموال التي تصرفها الدولة (الحكومة، الجماعات المحلية، المؤسسات، الهيئات العمومية). كما تعرف أيضاً: مجموع المصروفات التي تقوم بها الدولة خلال فترة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات معينة للمجتمع.

2.2 تقسيمات النفقات العمومية

- ✓ من حيث الغرض: تقسم إلى نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية؛
- ✓ من حيث الخصائص: تقسم إلى: نفقات جارية (ن. التسيير)، النفقات الإستثمارية، ن. عادية و ن. غير عادية؛

ثانياً: أنواع الميزانية العامة

خلال الحقبات الزمانية المختلفة ظهرت أنواع مختلفة نذكر منها:

1. ميزانية البنود أو الميزانية التقليدية:

الهدف من تقسيم موازنة الدولة تحقيق الرقابة الحسابية من خلال تحديد مسؤوليات كل وحدة حكومية في تنفيذ موازنة الدولة وفقاً لما أقرته السلطة التشريعية وبما لا يخالف اللوائح والقوانين السائدة.

1.1 مميزاتها: نلخصها في:

- ✓ سهولة استخدامها وفهمها لوجود تعليمات ونماذج واضحة تساعد على تجميع البيانات؛
- ✓ سهولة اعدادها عند تقرير الاحتياجات لكل جهة حكومية؛
- ✓ سهولة اجراء المقارنات وعمل سلسلة زمنية بين ايرادات ونفقات السنة السابقة؛
- ✓ سهولة احكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة؛
- ✓ سهولة توزيع النفقات عللا البنود لأنها محددة وواضحة؛

2.1 الانتقادات الموجهة لها : من أهمها نجد:

- ✓ بما أن كل بند له مخصصاته المالية، يجب أن تلتزم كل حكومة بما جاء في موازنتها؛
- ✓ لا تهتم بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية وكفاءة الانفاق، وعدم الالتزام ببرنامج محدد؛
- ✓ أعمال الرقابة والمتابعة في ظل هذا النظام تركز على الالتزام بحدود الاعتمادات وعدم تجاوزها دون الاهتمام بالآثار السلبية الناتجة عن قصور اعتمادات الإنفاق نحو تحقيق الأهداف.

- ✓ في ظل هذا النوع من الميزانية تغرق الإدارة العليا في البنود المحاسبية مما يؤدي إلى تجاهل الأهداف الاستراتيجية؛

2. ميزانية البرامج والأداء

ميزانية تتحاشى القصور في ميزانية البنود ليس فقط من خلال اظهار طرق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من منتجات نتيجة هذا الانفاق بل ترتبط كذلك بما يتحقق من هذا الانفاق. لذلك نجد أنه يطلق عليها ميزانية الإنجاز.

1.2 مميزات: نلخصها فيما يأتي:

- ✓ إعطاء صورة دقيقة عن حجم الانفاق الحكومي من خلال تحديد علمي مسبق لتكلفة ما سيتم تنفيذه من أعمال؛
- ✓ توسيع صلاحيات مدراء الدوائر في مجال التخطيط والرقابة الذاتية، وتحميلهم مسؤولية عدم الكفاءة التي قد تحدث؛
- ✓ رفع كفاءة الأجهزة الرقابية والإدارية من خلال إضافة مؤشرات جديدة للتقويم والرقابة؛
- ✓ تنسيق البرامج والأنشطة الحكومية ومنع الازدواج فيها؛
- ✓ مرونة توزيع المخصصات على المهام وفقا لأهميتها مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لموارد؛
- ✓ رفع كفاءة النظام المحاسبي وزيادة الاعتماد على بيانات تكاليف الأداء الحكومي وزيادة موثوقية التقارير المالية؛
- ✓ ترجمة سياسة الدولة العامة وأهدافها إلى برامج تعالج المشاكل الأساسية وذلك في صورة موضحة ومبسطة؛

2.2 الانتقادات الموجهة لميزانية الأداء والبرامج

- ✓ صعوبة تحديد الأهداف لجميع الأجهزة الحكومية؛
- ✓ ارتفاع تكلفة تطبيق هذا النوع من الموازنة؛
- ✓ تتطلب كميات من المعلومات والتي يصعب توفيرها؛
- ✓ صعوبة تحديد وحدات الأداء التي تقاس بها إنجازات كل مصلحة؛
- ✓ صعوبة التطبيق إذ يتطلب ذلك توفّر أنظمة محاسبة ومتابعة معقدة كنظام محاسبة التكاليف؛

3. ميزانية التخطيط والبرامج

1.3 مفهومها: ميزانية تركز على ضرورة الربط بين التخطيط والموازنة العامة. كما تهدف إلى توفير المعلومات الضرورية المساعدة في اتخاذ القرار والمعتمدة على الإمكانيات الحالية، بكفاءة وفعالية لإشباع رغبات أكبر عدد من المواطنين. من بين أهم مقومات نجاحها نجد: صياغة الأهداف، تحديد البرامج وتقييمها؛ تحديد المسؤوليات.

2.3 مزايا نظام الموازنة والتخطيط والبرمجة

- ✓ تحديد واضح للأهداف الوطنية وترتيبها حسب الأولويات وترجمتها إلى مشاريع وبرامج واقعية؛
 - ✓ تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرار في الأجهزة الحكومية وبناء القرارات على أسس موضوعية؛
 - ✓ تقوية الترابط بين الخطة والموازنة وبين أجهزة التخطيط وأجهزة الموازنة العامة؛
 - ✓ تبيان البدائل المحتملة المتعلقة بقرارات تخصيص الموارد، لتنفيذ البرامج والأنشطة في ظل الظروف المختلفة؛
- 3.3 الانتقادات الموجهة إليها: نلخصها في:

- ✓ صعوبة تحديد وحصر أهداف الحكومة والتي يمكن الموافقة عليها من كافة الأطراف؛
- ✓ تعطل السياسة العامة بسبب كميات المعلومات الكبيرة المطلوبة؛
- ✓ تركز على تحديد الأهداف ولا تحدد الوسائل التي تمكن من تحقيقها؛
- ✓ يؤدي تطبيقها إلى التقليل من دور السلطة التشريعية في عملية رسم السياسة العامة للدولة؛

4. موازنة الأساس الصفري

1.4 مفهومها: ميزانية تقوم على أساس أنه عند وضع تقديرات الموازنة لأي بند من النفقات ينبغي أن ننطلق من نقطة الصفر. أي لاننظر إلى تقديرات العام الماضي أو النشاط السابق. فالتقديرات توضع وفقا للظروف المتوقعة. وطبيعة الحال هناك مخلفات أو نقاط سابقا لا يدب اهمالها. ومنه فنحن نقصد هنا التخطيط الدقيق. وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات.

2.4 مميزاتها: نلخص أهمها في:

- ✓ تستند إلى تفكير علمي منطقي يساعد على الإبداع والتخلص من الروتين؛
- ✓ ممارسة التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الإستراتيجية للإدارة الحكومية والتكيف مع الظروف غير المستقرة؛

3.4 الانتقادات الموجهة إليها: من أهم ما يعاب عليها نجد:

- ✓ صعوبة اعداد معدلات الأداء خصوصا في مراحل إعداد وحدات القرار ودراسة البدائل وتكلفة كل بديل لاختيار أفضلها حيث تتطلب مهارات عالية؛
- ✓ صعوبة تطوير النظام المحاسبي الحكومي بحيث يشمل على نظام متكامل للمحاسبة والمالية؛
- ✓ صعوبة التخطيط الطويل الأجل من حيث تقسيم خطة طويلة الأجل إلى خطط سنوية مرحلية لكل سنة مالية؛